الخليج العربي ..... المجلد الرابع عشر ..... العدد (2) 1982
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية

الأبعاد الجيوبوليتيكية للاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية

عبد مخور نجم الريحاني
م. مدير مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

مقدمة

لقد شهدت الحدود الشرقية للوطن العربي وعلى فترات طويلة، اعتداءات متكررة من الجانب الايراني على العرب، وأن هذه الاعتداءات لم تقتصر على نظام معين دون آخر وإنما استمرت بتعدد الأنظمة وتباينها مما يؤكد حقيقة واضحة هي أن ما يحرك هذه الاعتداءات هو الحقد الفارسي على العرب والتعصب المقيت والاستعلاء والرغبة في التوسع لإعادة امبراطورية المجوس التي عفى عليها الزمن.

إن الاعتداءات الايرانية على الحدود الشرقية في البر والماء ما هي إلا جزء من مشكلة قومية ومن الخطأ أن تفسر هذه الاعتداءات على أنها مشكلة اقليمية بين العراق وايران[1] لقد رسمت الحدود العراقية الايرانية بموجب عدة معاهدات أبرزها معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣ ومعاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ وبروتوكول طهران سنة ١٩١١ وبروتوكول الأستانة ١٩١٣ واتفاقية سنة ١٩٣٧ وآخرها اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ (اتفاقية الجزائر)[2] والمتتبع لتاريخ الحدود العراقية ـ الايرانية يجد حقيقة ناصعة هي أن الفرس لم يلتزموا بتلك المعاهدات وقد نقضوها لسبب أو لآخر لتحقيق تجاوزات اقليمية على حساب حقوق العراق والأمة العربية.

(١) تتمثل المشكلة القومية بين العرب والفرس بعدة أمور ارتكبها الفرس ضد العرب على طول خط الحدود الشرقية من الوطن العربي منها مشكلة الحدود العراقية ـ الايرانية وكذلك احتلال الأحواز في عام ١٩٢٥ واحتلال الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة = (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) والادعاءات الايرانية في أجزاء مختلفة من الوطن العربي كالادعاء بجزر البحرين وتارة بالبصرة وحتى ببغداد. الخ وكذلك الهجرة المنظمة والمقصودة لأقطار الخليج العربي لمحاولة طمس عروبة هذه الأقطار (راجع الدكتور فلاح شاكر أسود) مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، أضواء على العلاقات العراقية الايرانية مقالات وأبحاث، ج ٢ الاتحاد العام لنساء العراق ص ١٤٢.

(٢) التفصيل في المعاهدات والتجاوزات راجع الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨١، ص ٦ ـ ١٣.

إن الهدف من هذا البحث هو تحديد الأبعاد الجيوبوليتيكية التي ترمي ايران إلى تحقيقها (بأنظمتها المختلفة) جراء اعتداءاتها المتكررة على الحدود العراقية. إن هذه الأبعاد رسمت في مخيلة الفرس العنصريين لاضعاف العراق جناح الوطن العربي الشرقي وقلعة العروبة، وقد خابت آمالهم وذهبت خططهم التي تنطوي على الاستعلاء والتوسع في مهب الريح بانتصارات العراق في معركة قادسية صدام.

خط الحدود

يمتد خط الحدود العراقية ـ الايرانية من التقاء شط العرب بمياه الخليج العربي في الجنوب وحتى نقطة الحدود العراقية ـ التركية قرب أرارات شمالا، إن هذه الحدود تمتد لأكثر من ١٠٠٠ كيلومتراً معظمها حدود برية والجزء القليل منها مائية في شط العرب، إن جميع المعاهدات تشير إلى أن الحدود تسير مع الضفة الشرقية لشط العرب (الضفة اليسرى) وبذلك تكون السيادة الكاملة على النهر للعراق فقط وقد استغلت ايران الظروف السياسية لكل من الدولة العثمانية في أواخر أيامها وللعراق في الثلاثينات وتم التنازل سنتي ١٩١٣ و١٩٣٧ على التوالي عن عدة أميال أمام المحمرة وأمام عبادان بحيث أصبحت تسير الحدود في تلك المنطقة الصغيرة وسط مجرى النهر[١] إن هذا الوضع لم يغير من سيادة العراق على النهر بكامله وان اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ (اتفاقية الجزائر) جعلت الحدود تسير مع خط التالوك (Thalweg)[٢] مقابل إعادة الأراضي التي اغتصبتها ايران من العراق في العهود السابقة وعلى أساس حل جميع المشاكل المعلقة وإقامة علاقات حسن جوار دائمة بين الدولتين. وبعد أن نقضت ايران اتفاقية الجزائر نصاً وروحاً تم في ١٧ أيلول ١٩٨٠ إلغاء هذه الاتفاقية وإعادة العلاقة القانونية في شط العرب إلى السابق[٣].

إن الحدود البرية في المناطق المرتفعة تسير مع خط تقسيم المياه لأحواض الأنهار والجداول التي تتجه من المرتفعات باتجاه نهر دجلة داخل الأراضي العراقية، وبذلك تجعل معظم تلك الأنهار دولية، أي ليس لايران الحق في الانفراد باستعمال مياهها وحرمان العراق منها. ان الحدود العراقية ـ الايرانية منذ سنة ١٩١٣ رسمت بحوالي ١٨ خارطة وتم بناء أكثر من ١٢٦ دعامة حدودية ومن المفروض أن تكون قد أخذت صيغتها النهائية منذ سنة ١٩١٤ وعلى الطرفين (العراق وايران) احترام المواثيق الدولية التي ثبتتها إلا أن ايران لم تلتزم بذلك لتحقيق مكاسب اقليمية على حساب حقوق العراق بصورة خاصة والعرب عامة.

ايران والأفكار الجيوبوليتيكية

من تتبع سياسة الأنظمة المتعاقبة في ايران اتجاه العراق والوطن العربي نجدها سياسة ذات اتجاه توسعي وأن ايران لم تلتزم بالمعاهدات التي وقعتها مع العراق وقد نقضتها مدعية بمبررات واهية، فعلى سبيل المثال ادعت ايران في فترة معينة أن بروتوكول الأستانة سنة ١٩١٣ غير قانوني لأنه لم ينل موافقة مجلس الأمة الايراني، علمًا أن المجلس كان مجمد للفترة ١٩١١ ـ ١٩١٤[٤] لقد اتبعت الأنظمة الايرانية المتعاقبة سياسة توسعية لا تختلف من حيث الأسس العامة عن أسس الفلسفة التوسعية التي ترتبط بمفهوم عضوية الدولة التي اعتنقها الألمان النازيون، لقد آمن الألمان بأفكار (هاوسهوفر) التي تدعوا إلى عدم

(١) الدكتور مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية لمعاهدات الحدود الشرقية للوطن العربي (١٨٤٧ ـ ١٩٨٠)، اتحاد المؤرخين العرب، الطبعة الأولى، ١٩٨١ ص٦٦، ٨٧، ٨٨.

(٢) خط التالوك هو خط أعمق المناطق في مجرى النهر وتم الاتفاق على ذلك بموجب المادة الثانية من اتفاق الجزائر (راجع بدر غيلان، تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب وزارة الثقافة والأعلام، دائرة الأعلام الداخلي العامة، السلسلة ١٠٦، ١٩٨٠، ص٣٨.

(٣) الدكتور جابر ابراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية ـ الايرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي الجمهورية العراقية، وزارة والاعلام، دائرة الاعلام الداخلي العامة السلسلة الإعلامية ١١٦، ص١٠١، ١٠٦.

(٤) الدكتور حسين أمين، شط العرب ووضعه التاريخي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الإعلام الداخلي العامة، السلسلة الإعلامية ١١٨، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨١ص ١١.

الاعتراف بصفة الثبات للحدود السياسية[1] وكذلك الاعتقاد بأن الدولة كائن حي والدولة يجب أن تتوسع ولابد لها من مجال حيوي.

إن هذه الأفكار هي التي كانت شؤماً على المانية النازية وجعلت شعوب العالم تمقتها وتتعاون على محاربتها ومحاربة أفكارها الاستعمارية التوسعية، ولكن الأنظمة المتغطرسة في ايران لم تتعض من تجارب التاريخ حيث انتهجت سياسة توسعية اتجاه الوطن العربي وبخاصة تجاه العراق وأقطار الخليج العربي وجعلت منها مجالاً حيوياً لهذا التوسع، لقد تطرق السيد رئيس الجمهورية العراقية بطل التحرير القومي المهيب الركن صدام حسين إلى هذا الموضوع حيث قال: «حقوقنا واضحة وأراضينا واضحة... المطلوب هو أن يقول الخميني ما هي حدوده ـ أين هي خارطة ايران؟ هو لحد الآن لم يقل أين هي حدود ايران... اسألوا الايرانيين أين بالضبط حدودكم مع العراق وحدودكم مع العرب في الخليج مياهاً وأرضاً سوف تشاهدونهم يتهربون منكم لأنهم يريدون أن يتوسعوا على حساب العرب»[2].

إن الاعتداءات المتكررة، تارة على الحدود البرية للعراق وتارة على مياه شط العرب واخرى في احتلال الجزر العربية والادعاءات الباطلة بهذه المنطقة أو تلك في الوطن العربي[3]. كل هذا يدل على أن الفرس لا يعترفون بحدود معينة بينهم وبين العرب وإنما يريدون التوسع والسيطرة والنفوذ على حساب الأرض والمياه العربية كلما سنحت لهم الظروف لتحقيق ذلك. مما سبق يتضح أن الفرس العنصريين أعتنقوا الأسس الجيوبوليتيكية القديمة التي نادى بها الألمان النازيون والتي تدعوا إلى أن الدولة كائن له حياة ويجب أن ينمو ويتوسع حتى على حساب الدول الأخرى[4]

ومن واقع حقدهم على العرب والأمة العربية أرادوا أن يكون نموهم وتوسعهم على حساب الحدود الشرقية للوطن العربي.

وترمي الأبعاد الجيوبوليتيكية لمحاولاتهم في التوسع إلى تحقيق ما يلي:

أولاً ـ محاولة جعل العراق دولة مقفلة أرضاً:

حيث تصنف الدول في الجغرافية السياسية على أساس مواقعها من البحر إلى:

(أ) الدولة البحرية ذات الموقع الساحلي مثل شيلي.

(ب) الدولة الجزرية (تتكون من جزيرة أو أكثر) مثل الجزر البريطانية واليابان.

(ج) الدولة شبه الجزرية مثل ايطاليا.

(د) الدولة القادية أو المقفلة أرضاً وهي التي ليس لها أي منفذ إلى البحر مثل سويسرا وأفغانستان.

(هـ) الدولة شبه المقفلة أرضاً مثل العراق حيث أنه يطل على البحر بواسطة منفذ صغير على شكل رواق هو اتصاله البحري الوحيد بالعالم الخارجي ولا بد من الوقوف هنا لتوضيح الناحية الجيوبوليتيكية التي تبتغيها ايران من اعتداءاتها على المياه العراقية.

إن العراق دولة شبه مقفلة أرضاً، كما ذكرت وأنها تتصل بالخليج العربي بواسطة شط العرب المنفذ الطبيعي الحيوي لها بالإضافة إلى ساحل قصير على الخليج العربي (خارطة رقم ١) أن بناء ايران قوة بحرية ضخمة أكثر من متطلباتها الدفاعية وتوجيه الاعتداءات المتكررة إلى العراق في شط العرب وغلق المنافذ البحرية في وجه البواخر المتجهة من وإلى العراق كما فعلت عند اغلاقها

---

(١) الدكتور عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٦. ص ٣٩٢.

(٢) من وقائع المؤتمر الصحفي للسيد رئيس الجمهورية العراقية صدام حسين يوم ١٠/ ١١/ ١٩٨١.

(٣) لقد صدرت عدة تصريحات عن المسؤولين الايرانيين معادية للعراق وللأقطار العربية وخاصة أقطار الخليج العربي، إن تلك التصريحات صدرت عن رئيس الجمهورية الايرانية الأسبق أبو الحسن بني صدر وقائد القوة البرية ووزير الخارجية الايرانية وغيرهم (راجع لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران، الحكومة العراقية، وزارة الثقافة والأعلام دائرة الاعلام الداخلي العامة، السلسلة الاعلامية ١٠٣، ١٩٨٠، ص ٣١ ـ ٣٥.

(٤) الدكتو عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٥.

خارطة رقم - ١ -

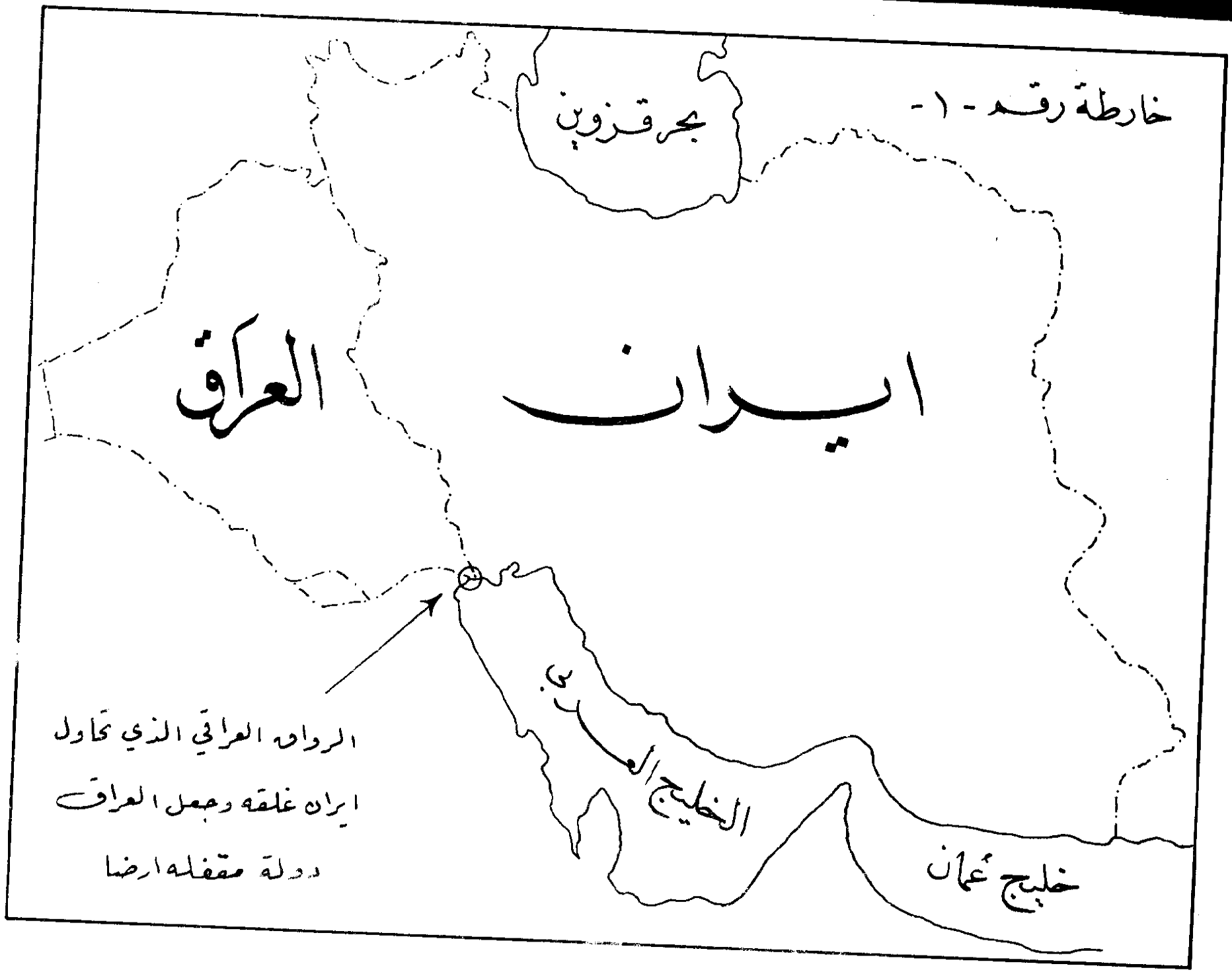
بحر قزوين
ايران
العراق
الخليج العربي
خليج عمان
الرواد العراقي الذي تحاول
ايران غلقه وجعل العراق
دولة مقفلة ارضا

٢ ـ جعل العراق يعتمد على الدول المجاورة في مجال التجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ولما أن ايران تطل على الخليج العربي ولها موانىء متعددة ولقربها من

(١) للمعلومات المفصلة والبيانات عن البحرية الايرانية راجع:
(أ) مجلة الكفاح العربي، بيروت، العدد ١٢٢ ـ ٨٠٥ ـ ١٣ ـ ١٩/ ١٠/ ٨٠، ص ٢٥.
(ب) التقرير السياسي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، تشرين الأول (اكتوبر) العدد ٣، ١٩٨٠، ص ٣٨ ـ ٤٠.
(ج) Military Balance, 1977-1978, London

ـ مؤتمرات تلوث البيئة البحرية

٣ ـ مؤتمرات صيد الأسماك وصيد الأحياء المائية الأخرى

٤ ـ مؤتمرات النقل البحري والمحيطي.

غيرها من الأنشطة والمؤتمرات التي تقوم بها الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها المتخصصة بدراسة مشاكل البحار والمحيطات.

ثانياً ـ السيطرة على المناطق المرتفعة في خط الحدود لتحقيق موقف عسكري أفضل:

عندما تم تثبيت خط الحدود العراقية ـ الايرانية تم الاتفاق على أن تسير مع خط تقسيم المياه لأحواض الأنهار والجداول التي تنبع من المرتفعات، إن من وضع هذه القاعدة عند تحديد الحدود توخى أن لا تكون قمم المرتفعات في حوزة أي من الطرفين لكي لا يتخذها موقعاً عسكرياً يتسلط فيها أي منهما على الآخر وذلك لأن [illegible] مناطق الحدود لابد أن يكون كلا [illegible] على ذلك بحسن نية لاقامة علاقات حسن جوار [illegible] لا تشوبها الشكوك، ولكن عندما نتتبع الادعاءات التي قامت بها ايران على الأراضي العراقية في مناطق المرتفعات نجدها قد خرجت عن القاعدة المتفق عليها واحتلت بعض المرتفعات التي جعلت الأراضي السهلية العراقية المجاورة لها تحت متناول القوات الايرانية من الناحية السوقية العسكرية خارطة رقم (٢) وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك أبرزها أن خط الحدود يقع عند خط تقسيم المياه في قمة جبل (ميمك) إلى الشرق من منطقة (سيف سعد) العراقية جنوب شرق مندلي وأن جبل (ميمك) نفسه يقع في منطقة هضبية وإن ايران قامت بتجاوزين على العراق في هذه المنطقة.

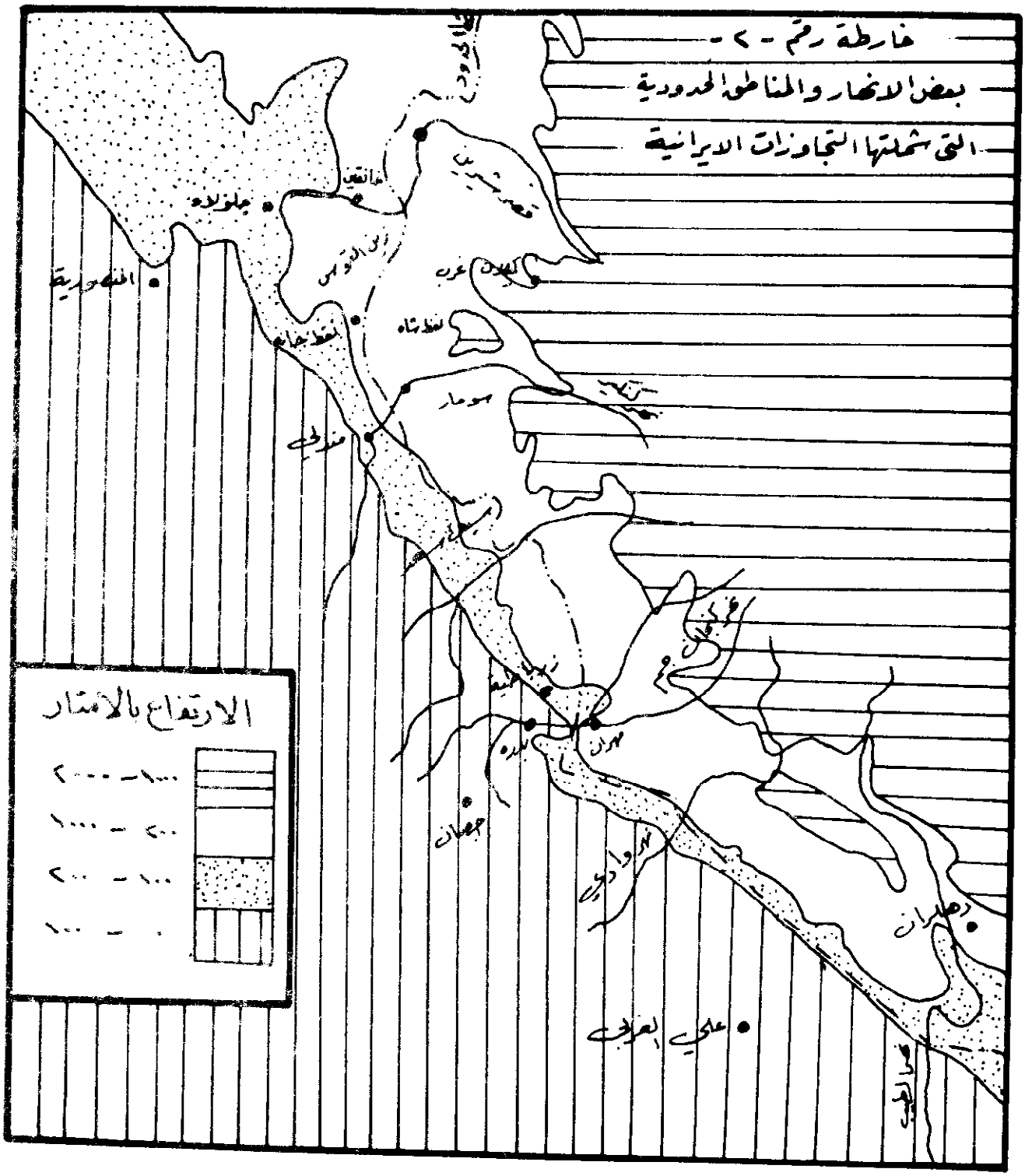

١ ـ احتلت منطقة (سيف سعد) العراقية التي يتضح من جميع خرائط الحدود المودعة لدى الطرفين أنها عراقية.

٢ ـ انها وضعت قوات عسكرية في قمة جبل (ميمك) في خط تقسيم المياه.

إن التجاوزين المذكورين جعلا القوات الايرانية تتسلط على الأراضي السهلية العراقية المجاورة وتتخذ من المناطق المرتفعة المذكورة أماكن لضرب القرى والمدن بالمدفعية، وقد حررتها قواتنا الظافرة في أوائل شهر أيلول سنة ١٩٨٠.

والمثال الآخر منطقة (زين القوس) منطقة هضبية يتراوح ارتفاعها بين ٢٠٠ ـ ٥٠٠ متر تقع شرق خانقين ورغم كونها عراقية فقد تجاوزت عليها ايران لكي تكون قواتها في المنطقة الهضبية وتكون مدينة خانقين والقرى العراقية المجاورة لها في متناول القوات الايرانية، وقد حررتها القوات العراقية في الأيام العشرة الأولى من شهر أيلول ١٩٨٠، ومما سبق ذكره أن ايران تحاول تحقيق مواقف عسكرية أفضل في مناطق الحدود بتجاوزات متعددة، وهذا ينسجم مع الأبعاد الجيوبوليتيكية الأخرى التي تريد تحقيقها.

ثالثاً ـ تقليل الكثافة السكانية في المنافذ الحدودية داخل القطر العراقي:

تنتشر على طول خط الحدود العراقية ـ الايرانية وعلى الجانبين مدن وقرى تعود لكلا الطرفين ومن المفروض أن يسودها السلام والاطمئنان طالما أن الجانبين اتفقا منذ فترة طويلة على تحديد خط الحدود، وان علاقات حسن الجوار يجب أن تسود بين الطرفين المتعاقدين. ان معظم القرى العراقية تعتمد على مياه الأنهار الدولية التي تخترق خط الحدود وتدخل من ايران إلى العراق وليس لايران الحق بالتصرف بمياهها وتحرم العراق منها بموجب القانون الدولي، ولكن ايران اتبعت سياسة بعيدة المدى تدل على نوايا خبيثة ومنسجمة مع أبعادها الجيوبوليتيكية وهي قطع المياه أو حجز معظمها أو تحويل مجاري الأنهار إلى داخل ايران وحرمان الطرف العراقي وذلك لايقاع الضرر بالمزارعين العراقيين مما يؤدي إلى هجرتهم من قراهم ومدنهم الحدودية وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تقليل الكثافة السكانية في منافذ الحدود العراقية وهو الهدف الذي تبغيه ايران لكي تكون منافذ الحدود هذه مناطق سهلة الاختراق عسكرياً عندما تقرر ايران التدخل العسكري في خط الحدود.

إن من تتبع خط الحدود العراقية ـ الايرانية يجد أن هناك أكثر من (٤٠) نهراً دولياً مشتركاً بين العراق وايران وقد استعملت ايران سياستها الآنفة الذكر في معظمها بين فترة وأخرى وقد برزت آثار ذلك بشكل واضح في الأنهار الآتية: (لاحظ قسم منها في خارطة رقم ٢).

١ ـ نهر بناوه سونه
٢ ـ نهر قرة تو
٣ ـ نهر الوند
٤ ـ نهر كنكير.
٥ ـ نهر كنجان جم وكلال بدره
٦ ـ نهر الطيب
٧ ـ نهر دويريج
٨ ـ شط الأعمى
٩ ـ نهر الكرخا.

ويمكن ذكر ما جرى في منطقتي مندلي وزرباطيه كنموذج على سياسة ايران بهذا الصدد، فرغم أن قرار لجنة الحدود العثمانية الايرانية لسنة ١٩١٤ نص على تقسيم مياه نهر كنكير بنسبة متساوية بين منطقتي سومار الايرانية ومندلي العراقية (١) فإن ايران استغلت معظم مياه النهر في أراضيها مما قلل من كميات المياه الواردة للعراق وهذا أدى إلى هلاك معظم أشجار الفاكهة ونقصان الأشجار المثمرة وانقطاع زراعة الخضروات الصيفية بصورة نهائية وعلى أثر ذلك هاجر عدد كبير من سكان المنطقة لشحة موارد العيش كما مبين في أدناه (٢)

التعداد	عدد السكان (ألف نسمة)
١٩٤٧	٥٣
١٩٥٧	٣٩
١٩٦٥	٣٠

كما أن الجانب الايراني بنى سد على نهر كنجان جم الذي يتجه إلى كلال بدره ويروي الأراضي المحيطة بمدينة زرباطية وبدره وجصان وأن شحة المياه أدت إلى قلة مساحة البساتين وقلة المساحة المزروعة عموماً واقتصار الزراعة على الموسم الشتوي وبالنتيجة انخفاض

(١) الدكتور عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.
(٢) الدكتور فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية ـ الايرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٧٠ ص ٦١.

المصادر

(١) أسود، الدكتور فلاح شاكر، الحدود العراقية ـ الايرانية، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠.

(٢) أسود، الدكتور فلاح شاكر، مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي، أضواء على العلاقات العراقية الايرانية، مقالات وأبحاث، ج ٢، الاتحاد العام لنساء العراق ١٩٨٠.

(٣) أمين، الدكتور حسين، شط العرب ووضعه التاريخي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الأعلام الداخلي العامة، السلسلة الإعلامية ١١٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.

(٤) الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.

(٥) الجمهورية العراقية، تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الأعلام الداخلي العامة، السلسلة ١٠٦، ١٩٨٠.

(٦) الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاعلام الداخلي العامة، لماذا ألغيت اتفاقية الجزائر بين العراق وايران، السلسلة الاعلامية ١٠٣، ١٩٨٠.

(٧) حسين، صدام رئيس الجمهورية العراقية وقائع المؤتمر الصحفي في ١٠/ ١١/ ١٩٨٠.

(٨) حسين، الدكتور عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٦.

(٩) الراوي، الدكتور جابر ابراهيم، إلغاء الاتفاقية العراقية ـ الايرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاعلام الداخلي العامة السلسلة الاعلامية ١١٦.

(١٠) النجار، الدكتور مصطفى عبد القادر، حاضر الخليج العربي والصراع الدولي، آفاق عربية العدد ١ السنة السابعة، أيلول، ١٩٨١.

(١٢) مجلة الكفاح العربي، بيروت، العدد ١٢٢ ـ ٨٠٥، ١٣/ ١٩/ ١٠/ ١٩٨٠.

(١٣) التقرير السياسي، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، تشرين الأول اكتوبر، العدد ٣، ١٩٨٠.

(١٤) الدوري، الدكتور عبد العزيز، الجذور التاريخية للشعوبية، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٢.

(١٥) الهيتي، الدكتور صبري فارس، الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.

(١٦) رضا، الدكتور محمد سعيد، نماذج من المقاومة العربية ضد الاحتلال الفارسي للعراق، آفاق عربية العدد ١، السنة السابعة، أيلول، ١٩٨١.

(١٧) Military Balance, 1977-1978, London.

SUMMARY

Geopolitical Aspects of Iranian Aggression on the Iraqi Borders

By:
Abed M.N. al-Rihani
Ass. Director, Centre for Arab Gulf Studies,
University of Basrah

Iranian aggression on the eastern borders of the Arab Nation have repeatedly occured for a long time in history. Such aggression was not connected with a certain regime or type of government,but it was a result of the Persian hatred of Arabs. The aim of this research is to define the geopolitical goals that Iran wanted to accomplish through its recurrent aggression on the Iraqi borders.

The article includes the following major points:

1. The border line
2. Iran and its geopolitical ideas
3. The goals which Iran wants to accomplish.

Among the Irani goals is the closing off of Iraq's water outlets, the taking over of Iraq's highlands to better its strategic position, and the reducing of the popultion density in the border villages. Iran tried to take over the Shatt al-Arab and to close the Straits of Hormuz to Iraqi shipping. In order to reduce the population density of the Iraqi border villages, Iran changed the course of its rivers which have tributaries in Iraq.